

Distr.
GENERAL

A/51/645/Add.1
30 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE/ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال

قانون البحار

تقرير الأمين العام

إضافة

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيطكم علماً بالأخطاء التالية الواردة في الفقرتين ٢٦٠ و ٢٦١ من تقرير الأمين العام عن قانون البحار (A/51/645)، وأطالب باتخاذ تدابير عاجلة وفعالية لتصحيحها:

١ - إن جزيرة دياويو وجميع الجزر التابعة لها أرض صينية منذ القدم، وهو أمر تثبته الحقائق التاريخية والقانون الدولي. غير أن جزر دياويو وصفت خطأً في التقرير الآنف الذكر، على أنها "تخضع لسيطرة اليابان الفعلية"، وهذه العبارات تحمل معنى محددًا بموجب القانون الدولي.

٢ - تقع جزيرة دياويو وجميع الجزر التابعة لها على قرابة ٩٢ ميلاً شمال - شرقي مدينة جيلونغ التابعة لمقاطعة تايوان الصينية. ولكن ورد في التقرير أنها "تقع على قرابة ٢٠٠ ميل شرقي الساحل الصيني"، وهو ما قد يُفهم على أنه إخراج لمقاطعة تايوان الصينية من الإقليم الصيني.

٣ - يُفترض في التقرير أن "أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الجزر تستقطب مثل هذا الاهتمام هو أن عمليات المسح أشارت إلى احتمال وجود احتياطات نبط كبيرة بالقرب منها"، في حين أن ما جعل مسألة جزر دياويو تستقطب الاهتمام مرة أخرى هي الأعمال الاستفزازية التي قامت بها مجموعة من المتطرفين اليمينيين اليابانيين، الذين بنوا منارا على الجزر ورفعوا علما يابانيا في تموز/يوليه من هذه السنة.

وأتشرف كذلك بأن أطلب من سعادتكم الرد على هذه الرسالة خطيا وتعميم رسالتي هذه رسميا بوصفها إضافة إلى تقرير الأمين العام عن قانون البحار (A/51/645).

(توقيع) كين هواسون

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة من
الأمين العام إلى الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

جوابا على رسالتكم المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أتشرف بإعلامكم بما يلي:

فيما يتعلق بموقع جزر دياويو، أود أن أؤكد لكم أن الصيغة المستخدمة في التقرير الذي تشير إليه رسالتكم لا ينبغي أن تُفهم بأي حال من الأحوال على أنها إخلال بموقف الأمم المتحدة الرسمي فيما يتعلق بالحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١.

أما بالنسبة إلى المسائل الأخرى التي تناولتها رسالتكم، فإنني أحيط علما بموقف حكومتكم. وأود في هذا السياق أن أؤكد أن الغرض من التقرير، الذي يتضمن إشارات إلى ثمانين منازعات بحرية مختلفة، هو ببساطة الإعلام بوجود المنازعات، ولا ينبغي أن يفسر على أنه اتخاذ موقف في المنازعات المشار إليها.

وقد قررت إصدار رسالتكم وجوابي عليها بوصفهما إضافة إلى التقرير.

(توقيع) بطرس بطرس غالي
